

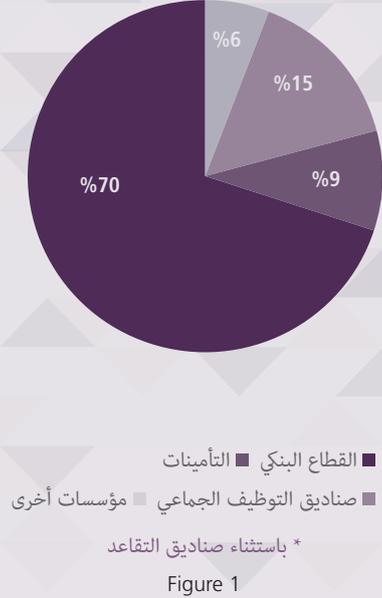
الاستقرار المالي

مفاهيم أساسية

ماذا يقصد بالاستقرار المالي؟

يقصد بالاستقرار المالي الوضعية التي يكون فيها النظام المالي قادرا على مقاومة الصدمات التي من شأنها أن تحدث اختلالا كبيرا في سيره واشتغاله.

حصة مكونات النظام المالي في مجموع أصوله (*)



ما هي مكونات النظام المالي؟

يتكون النظام المالي لبلد معين من البنوك وشركات التأمين وأسواق القيم المنقولة وصناديق التقاعد وصناديق التوظيف الجماعية والبنيات التحتية للأسواق وكذا هيئات التقنين والمراقبة.

ويتم تحقيق استقرار النظام المالي من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية والمراقبة الاحترازية.

نظرة عامة عن النظام المالي المغربي

يضم النظام المالي المغربي:

- 19 بنكا
- 6 بنوك حرة
- 34 شركة تمويل
- 18 شركة للتأمين وإعادة التأمين
- 4 صناديق للتقاعد
- 419 صندوقا للتوظيف الجماعي في القيم المنقولة
- مؤسسات مالية غير بنكية أخرى (صندوق الإيداع والتدبير، وصندوق الضمان المركزي، وجمعيات القروض الصغرى، ومؤسسات الأداء، وشركات البورصة)

أين تكمن أهمية الاستقرار المالي؟

تعدُّ متانة النظام المالي وقدرته على الصمود عاملا مهما لتحقيق التطور الاقتصادي. لذلك، يعتبر الاستقرار المالي شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي.

المراقبة الاحترازية الكلية والاستقرار المالي

يقصد بالإشراف الاحترازي الكلي كافة الآليات المعتمدة لتنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها احترازيا، والتي ترمي إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي والتحكم في المخاطر النظامية. ويقصد بهذه الأخيرة خطر اضطراب الخدمات المالية نتيجة حدوث خلل في النظام المالي أو في جزء منه، مما قد يخلف آثارا خطيرة على الاقتصاد. وأخذًا في الاعتبار الدور الكبير الذي تلعبه المراقبة الاحترازية في تحقيق الاستقرار المالي، فإنها تستدعي اهتماما خاصا.



Figure 2



Figure 3

الاستقرار المالي في المغرب: الإطار القانوني والمؤسساتي والتطبيقي

على الصعيد القانوني

◀ بموجب القانون البنكي الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2015، تم إحداث لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، التي تتولى مهمة الإشراف الاحترازي الكلي للنظام المالي. وتضم هذه اللجنة، التي يرأسها السيد الوالي، ممثلين عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المغربية لسوق الرساميل والوزارة المكلفة بالمالية.

◀ وينص مشروع القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب على توسيع صلاحيات هذا الأخير لتشمل المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.

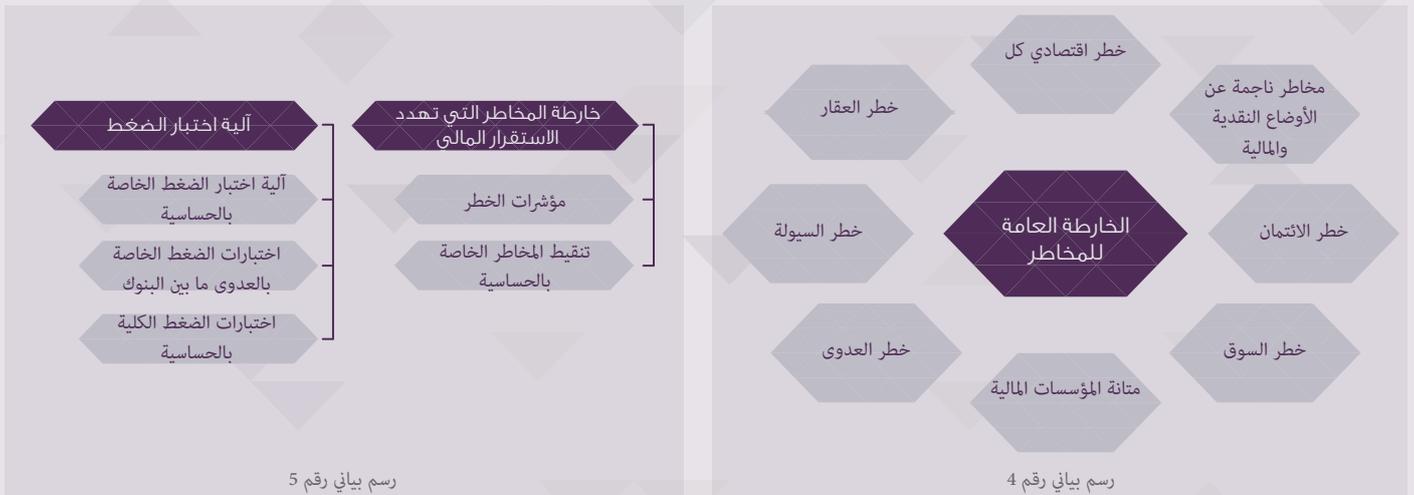
على الصعيد المؤسساتي

تتولى ثلاث لجان تنظيم الاستقرار المالي:

- ◀ لجنة الاستقرار المالي: لجنة داخلية لبنك المغرب تتولى تقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي ودراسة الإجراءات التي يجب اتخاذها للتخفيف منها. وتقوم هذه اللجنة بتقديم مقترحات إلى لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية بخصوص الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المخاطر التي جرى تحديدها.
- ◀ لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية: يرأسها والي بنك المغرب وتتولى مهمة الإشراف الاحترازي الكلي على النظام المالي. ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة تقييم المخاطر النظامية التي تهدد النظام المالي والتنسيق بين أنشطة أعضائها في مجال الإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها، ومراقبة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والتجمعات المالية¹ وتسوية الأزمات.
- ◀ لجنة تدبير الأزمات: تم إحداثها بمقتضى اتفاقية أبرمت سنة 2012 بين السلطات المالية والوزارة المكلفة بالمالية. وتتجلى مهمة هذه اللجنة في تنسيق أنشطة الهيئات المكونة لها في مجال تدبير الأزمات المالية التي قد تستدعي التدخل المالي للدولة.

على الصعيد التطبيقي

- تم إرساء إطار تحليلي لتحديد وتقييم المخاطر النظامية. ويرتكز هذا الإطار على ما يلي:
- ◀ خارطة المخاطر النظامية، التي تتمثل في إعداد جدول مؤشرات استشرافي يحدد المخاطر الناجمة عن المؤسسات المالية وتلك المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية والنقدية والمالية وكذا بالفاعلين الاقتصاديين.
 - ◀ منظومة اختبار الضغط التي تهدف إلى قياس تأثير المخاطر الكبرى على النظام المالي، خاصة من خلال تقييم مدى قدرة المؤسسات المالية على الصمود أمام الصدمات القسوى المحتملة. وتشمل هذه المنظومة ثلاث فئات من اختبارات الضغط:
 - ◀ اختبارات الضغط الخاصة بالحساسية: وتتمثل في قياس أثر صدمة ائتمان أو سيولة أو صرف، على توازن الحصيلة وملاءة البنوك ووضعية السيولة لديها.
 - ◀ اختبارات الضغط الخاصة بانتقال العدوى فيما بين البنوك: وتهدف إلى قياس خطر انتقال إفلاس بنك معين إلى البنوك الوطنية الأخرى من خلال التزاماتها المتبادلة في الأسواق القائمة بين البنوك، المضمونة وغير المضمونة.
 - ◀ اختبارات الضغط الكلية: تهدف إلى تقييم أثر الصدمات الاقتصادية الكلية على تطور ملاءة النظام البنكي.



1 يقصد بالتكامل المالي كل مجموعة تستوفي الشروط التالية: (1) أن تكون تحت السيطرة الوحيدة أو التأثير الكبير لوحدة ما تنتمي لمجموعة تتخذ من المغرب مقرا لها ومركزا رئيسيا لأنشطتها؛ (2) أن تتوفر على ما يقل عن وحدتين تابعتين للقطاع البنكي و/ أو قطاع التأمينات و/ أو قطاع سوق الرساميل؛ و (3) أن تمارس أنشطة مالية مهمة.

التعاون الدولي

ينتمي المغرب، ممثلاً على الخصوص من طرف بنك المغرب، إلى المجموعة الاستشارية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي. وتضم هذه المجموعة كافة بلدان المنطقة، وتسعى بالأساس إلى تقييم مكامن الهشاشة في البلدان الأعضاء وتدارس التطورات في مجال تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي. ويتجلى تعاون بنك المغرب مع نظرائه الأجانب في مشاركته المنتظمة في العديد من الورشات والمؤتمرات الدولية حول الاستقرار المالي، واستضافته بانتظام لوفود تمثل بلداناً أجنبية ولبعثات من مختلف المنظمات الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بغية تبادل الخبرات في هذا المجال.

الوقاية من الأزمات وتسويتها

تعتبر الوقاية من الأزمات وتسويتها من الانشغالات الرئيسية للبنوك المركزية. وفي المغرب، تم إدراج المقتضيات الخاصة بتدبير الأزمات في نص القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها. كما تم إرساء إطار اتفاقي لتدبير الأزمات واعتماده من طرف سلطات تنظيم القطاع المالي والوزارة المكلفة بالمالية. وقد تم اختبار الإطار القانوني والتعاقدى لتدبير الأزمات في إطار تمارين محاكاة الأزمة، عملت السلطات المالية على إجراء اثنين منها في 2009 و2014، بدعم من البنك الدولي. وقد مكّن هذان التمرينان من تجربة مدى فعالية آليات تدبير الأزمات (خاصة في ما يتعلق بالإطار التطبيقي وآليات تبادل المعلومات والتنسيق بين السلطات) وتحديد التحسينات الموصى بإدخالها.

التواصل

يصدر بنك المغرب، بتعاون مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المغربية لسوق الرساميل، تقريراً سنوياً حول استقرار النظام المالي المغربي.

ومن بين المواضيع التي يتطرق إليها هذا التقرير:

- ◀ التطورات الاقتصادية الكلية على الصعيدين الوطني والدولي؛
 - ◀ الوضعية المالية للعناصر الاقتصادية غير المالية (الأسر والمقاولات غير المالية)؛
 - ◀ صلابة المؤسسات المالية؛
 - ◀ تطور سوق الرساميل والبنيات التحتية للأسواق.
- وقد صدر العدد الأول لهذا التقرير السنوي في 2013.



للمزيد من المعلومات:

أو زيارة المواقع التالية:
www.bkam.ma
www.acaps.ma
www.ammc.ma
www.finances.gov.ma/acaps

يمكنكم قراءة:
 ◀ التقرير السنوي حول الاستقرار المالي
 ◀ تقرير الاستقرار المالي العالمي (صندوق النقد الدولي)
 ◀ وثيقة عمل رقم 2 تحت عنوان «الاستقرار المالي: تعريفه وأساسه النظرية والسياسة الاحترازية الكلية» (بنك المغرب) (متوفر باللغة الفرنسية)